إنعكاسات تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين

أ.د . خلف رمضان محمد
أستاذ في القانون الدولي العام في كلية الحقوق/ جامعة الموصل
dr.aljoboori@hotmail.com

عبدالصمد تيلي عمر عبدالله
طالب دكتورا في كلية الحقوق/ جامعة الموصل
abdulsamadomar9@gmail.com

Climate change challenges and their implications for international peace and security

Inst. Abdulsamad Teli Omar **Prof. Khalaf Ramadan Muhammed**
Mosul University / College of Law

المقدمة

يمثل تغير المناخ تهديداً حقيقياً للسلم والامن الدوليين، بحيث إن تغير المناخ سوف يزيد من مخاطر الصراع، إذ يمكن لتأثير تغير المناخ على الأمن المائي أن يزيد من احتمالية نشوب صراع عابر للحدود، وقد أدى الجفاف في الماضي إلى توترات متكررة بين البلدان المتشاطئة، وسيؤدي انخفاض توافر المياه والغذاء والطاقة الناجم عن تغير المناخ إلى تدمير سبل العيش والمساهمة في مجموعة واسعة من الاتجاهات المزعزعة للاستقرار، والتي تشمل النزوح السكاني والهجرة والاضطرابات السياسية، كما سيؤثر على الأراضي المادية للدول بعدة طرق، مثل فقدان النظم الإيكولوجية القابلة للحياة بسبب التصحر، وزيادة ملوحة التربة، وفيضانات المناطق الساحلية والمنخفضة، وفضلاً عن ذلك ستتأثر الدول الساحلية، ولا سيما تلك التي لديها مناطق ساحلية منخفضة، بالفقدان الدائم للأراضي بسبب تآكل السواحل الناجم عن الظواهر الجوية القاسية وارتفاع مستوى سطح البحر، مما يؤدي الى الهجرة القسرية لبعض أو كل السكان من أراضيهم، وقد يهدد التدهور الإقليمي الناجم عن تغير المناخ إلى جانب الهجرة القسرية، زوال بعض الدول، وعلى وجه الخصوص، بعض الدول الجزرية الصغيرة المنخفضة مثل توفالو وكيريباتي وجزر مارشال ومالديف وغيرها، إذ تكون هذه الجزر غير صالحة للسكن تماماً بسبب

ارتفاع مستوى سطح البحر، مما يشكل تحدياً للقانون الدولي بشأن إقامة الدول وحلها، وما إذا كان القانون الدولي في وضع مناسب للتعامل مع التهديد الذي يشكله تغير المناخ على إقامة الدولة وسيادتها.

أهمية البحث: تكمن اهمية البحث في لفت الانظار والمساهمة في التوعية بخطورة التحديات التي تواجه تغير المناخ وانعكاساتها السلبية على السلم والامن الدوليين التي يتمخض عنها تهديد التعاون الدولي وازدياد مخاطر النزاعات الداخلية والدولية على حد سواء وتهديد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لبعض الدول، فضلاً عن تأثيرات الهجرة والنزوح المناخي على السلم والامن الدوليين.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في أن تغير المناخ يمثل تهديداً حقيقياً للسلم والامن الدوليين لما ينتج عنه من أزمات وصراعات على مختلف الاصعدة، اذ أن انخفاض المياه والغذاء والطاقة بسبب تغير المناخ سيقضي على سبل العيش وسيساهم في خلق مجموعة واسعة من الاتجاهات المزعزعة للاستقرار الدولي من قبيل العنف الداخلي والصراعات الاهلية والاضطرابات السياسية الامر الذي يضعف من قوة الدولة ومركزيتها.

فرضية البحث: تتمحور فرضية البحث الاساسية في ان التغير الحاصل في المناخ يجلب معه صراعات وازمات عويصة لا نهاية لها تصب جميعها نهاية المطاف في تهديد السلم والامن الدوليين.

منهجية البحث: ان طبيعة موضوع البحث تفرض علينا تبني المنهجين الإستنباطي والتحليلي في معرض دراسة وتحليل المضمون حيث لجأنا الى المنهج الإستنباطي كلما تطلب الامر استكشاف مسار التغيرات التي طرأت على المناخ وكذلك السلم والامن الدوليين فيما تبنينا المنهج التحليلي لبسط مضمون النصوص القانونية ذات العلاقة بالبحث.

خطة البحث: سنتناول موضوع البحث من خلال ثلاثة مباحث، إذ نتطرق في المبحث الأول الى أن تغير المناخ يهدد التعاون الدولي ويزيد من مخاطر النزاعات، ونتناول في المبحث الثاني تأثير التغيرات المناخية على السلامة الإقليمية والاستقلال

السياسي لعدد من الدول، فيما نكرس المبحث الثالث لدراسة تداعيات الهجرة والنزوح المناخي على السلم والامن الدوليين وكالآتي:-

المبحث الأول

تأثير التغيرات المناخية على التعاون الدولي والنزاعات

إن تزايد مخاطر المياه المرتبطة بالمناخ ستؤدي إلى زيادة المطالبة في القدرة على التكيف مع تغير المناخ، كما سيجعل التعاون في مجال المياه العابرة للحدود أكثر تعقيدًا بشكل عام، وستؤدي زيادة الإجهاد المائي إلى توسيع فجوة العرض والطلب مثلا من خلال انخفاض التدفقات وتدني جودة المياه ، مما تزيد من حوافز دول المنبع لاستغلال موارد المياه إلى أقصى إمكاناتها مع الإجهاد المائي لمواجهة الندرة والطلب المتزايد(مولر، ديتجيس، وآخرون، المناخ والمياه ومستقبل التعاون في حوض الفرات ودجلة: ص42 . متاح على الرابط : https://www.cascades.eu/wp) وبالتالي فان ندرة المياه قد تكون دافعاً للعمليات العدائية بين الدول وأعمال العنف المحلية وكذلك الأثر الذي يسببه النزاع المسلح على المياه على حد سواء.

وفي ظل المتغيرات المناخية المسببة لذوبان الجليد في القطب الشمالي، لم يعد الوصول إليها بالأمر الصعب، والتي كانت ثرواتها دائمًا موضع خلاف، فمن المتوقّع تجدّد التوتر بين تلك البلدان من أجل السباق إلى ثروات المحيط المتجمد الشمالي، وبالتالي يمكن لهذه التهديدات أن تضع ضغوطا كبيرة على مجالات التعاون الدولي القائمة.

ومن ناحية أخرى فإن انخفاض توافر المياه والغذاء والطاقة الناجم عن تغير المناخ، سيؤدي إلى تدمير سبل العيش والمساهمة في مجموعة واسعة من الاتجاهات المزعزعة للاستقرار من قبيل العنف الداخلي والصراعات الاهلية، والاضطرابات السياسية، كلها عوامل تضعف من قوة الدولة ومركزيتها.

وعليه نتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب، إذ نتناول في المطلب الأول العواقب المحتملة لتغير المناخ للتعاون الدولي في مجال المياه العابرة للحدود، فيما نتطرق

في المطلب الثاني الى النزاع المحتمل على ثروات منطقة القطب الشمالي، بينما نكرس المطلب الثالث لدراسة تداعيات التغير المناخي على الاستقرار السياسي والصراع، وكالآتي:-

المطلب الأول

العواقب المحتملة لتغير المناخ على التعاون الدولي في مجال المياه العابرة للحدود

ان شبح التنافس المتزايد على المياه بين البلدان المتشاطئة، سيجعل التعاون في مجال المياه العابرة للحدود أكثر تعقيدًا بشكل عام، فإن ندرة المياه مقارنة بالطلب، يشتد التنافس عبر الحدود على مياه الأنهار المشتركة وغيرها من الموارد المائية، وفي حال عدم التعاون وتوافر آليات مؤسسية للإستجابة للمشاكل العابرة للحدود، فإن زيادة مخاطر المياه سوف تؤدي إلى إضعاف هياكل الحوكمة القائمة ومؤسسات تقاسم المياه وفعاليتها العامة وقدرتها على التكيف، مما تقلل من فاعلية هذه الترتيبات المؤسسية والإتفاقيات وقدرتها على التعامل مع النزاعات (برنامج الامم المتحدة الانمائي، ص 203. متاح على الرابط: https://www.un.org)، فهناك إحتمال شديد أن يفضي هذا التنافس الى صراعات عنيفة، إذ يتنبأ العديد من الدراسات بمستقبل تتنازعه "حروب المياه"، فقد أدى الجفاف في الماضي إلى توترات متكررة بين البلدان المتشاطئة، وغالباً ما تتصاعد التوترات عادة أثناء فترات ملء السدود الكبرى أو حالات الجفاف، والتي تؤدي إلى انخفاض كبير في تدفقات الأنهار(وزارة المعارف، "المياه – الحرب القادمة "، ص 14 – 20.) وتوصلت العديد من الدراسات إلى أن المزيج من الإجهاد المائي وتغير المناخ والتطورات الاجتماعية والاقتصادية يعرض حوض ودجلة والفرات وحوض النيل وغيرها من المناطق في العالم لخطر كبير نسبيًا لحدوث نزاع عبر الحدود، وبالتالي ستكون تكاليف عدم التعاون في ادارة المياه العابرة للحدود بسبب تغير المناخ باهظة للغاية Bernauer, T., & Böhmelt: Basins at risk" Predicting) international river basin conflict and cooperation", P. 116-.(138.

ويشكل تغير المناخ تحدياً كبيراً للأمن المائي العربي، إذ تواجه الدول العربية تحديات خارجية عديدة مع دول الجوار الجغرافي لتحقيق الامن المائي العربي ، فعلى سبيل المثال، يحصل العالم العربي علي حوالي (40 %) من موارده المائية السطحية من مناطق جغرافية تقع خارج حدوده، ومن أهم هذه الموارد حوض نهري دجلة والفرات وحوض نهر النيل، فالكويت على سبيل المثال، تعتمد نسبة (100%) على مصادر المياه من خارج حدودها، كما ان نسبة إعتماد سوريا ومصر وموريتانيا والبحرين على مصادر المياه الخارجية حوالي (97%) (د. عباس محمد شوقي،" تحديات تحقيق الأمن المائي العربي : دراسة حالة حوض نهر النيل"، ص 7–8 .). فان ندرة المياه الناتجة عن تغير المناخ دفعت دول المصب في التوسع في إقامة السدود حول المنابع الكبرى للمياه، وتحويل المجاري المائية، لذلك فإن غياب التعاون المشترك بين كثير من دول المنبع والمصب، والقضايا الجيوسياسية العالقة بين دول الجوار، كلها عوامل محفزة لنزاعات مستقبلية قد يتحوّل إلى حروب مفتوحة بسبب النقص المتزايد في المياه (أ . د. عمار عبد المنعم محمد أمين، أسباب ندرة المياه، مجلة الأمن والحياة ، ص 77 .).

ومن ناحية أخرى فقد تنبأت بعض الدراسات بأن المياه ستكون السبب الرئيس في نزاعات المستقبل، إذ تعد أزمة المياه في أفريقيا من أخطر التحديات التي تواجهها المنطقة في القرن الواحد والعشرين، خصوصاً إذا لم تتخذ الإجراءات الفعالة لمواجهة التغيرات المناخية، كما تعد التوترات والخلافات السياسية بين الدول حول المصادر المائية من أكبر وأخطر الأسباب التي أدت وستؤدي إلى تعميق الصراعات حول الموارد الطبيعية (امينة دير ، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني , ص 78.)، لاسيما أن معظم أحواض الأنهار في أفريقيا والبالغة عددها (50) حوضاً عابرة للحدود، وقد يؤدي نقص المياه والمحاصيل الزراعية مع إرتفاع المستمر في عدد السكان، وضعف الحلول السياسية والقدرة على حل المشكلات إلى زيادة احتمالات حدوث أزمات سياسية، وإذ حددت الأمم المتحدة تسعة أحواض نهرية في أفريقيا تحت خطر ظهور التوترات أو الصراعات، من بينها " كونين، أورانج ، ليمبوبو، زامبيزي، والنيل، لكون معادلة المياه في هذه الدول معقدة بالعديد من الصراعات بين وداخل الدول، وذلك بسبب إنعدام الأنظمة التعاونية لتقاسم المياه، أو بقدم القوانين الدولية" (Oli Brown and Alec Crawford, Climate

Change and Security in Africa: A Study for the Nordic African (Foreign Ministers Meeting, P. 15.

وفي هذا الإطار فقد أشار التقرير الذي نشر بمناسبة اليوم العالمي للمياه في (22 مارس 2001)، الى أن العديد من الحوادث الحدودية المرتبطة بالمياه قد يتحوّل إلى حروب مفتوحة بسبب النقص المتزايد في هذه الثروة الطبيعية الحيوية، وما يغذي هذه النزاعات الأنهر الحدودية أو تلك العابرة للحدود، وفي الصدد نفسه، فقد قارن إسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك الدولي سابقاً بين الماء والبترول، ويمكن تلخيص مقارنته القياسية في قوله" إن العديد من الحروب في القرن العشرين كانت من أجل النفط لكن حروب القرن الحادي والعشرين حول الماء" (د. حداد شفيعة، معضلة ندرة المياه واثرها على الامن الانساني، ص 601.)

وفي السياق ذاته تتوقع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تقرير التوقعات البيئية حتى عام 2050م ، ان يزيد عدد الأشخاص الذين يعيشون في مناطق تعاني من ضائقة مائية حادة بمقدار (2,6) مليار شخص، وتفيد الدراسات الحديثة أن الصراع على المياه سيكون رئيساً في العقود المقبلة، وقد ينشأ عن ذلك خلافات أو توترات بين الدول المجاورة (نصير خلفة، انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والامن الدوليين، ص 99.) .

نستنتج مما سبق إنّ ندرة المياه، التي تتسارع من جراء تغير المناخ، تؤثر على توفر المياه ويمكن أن تهدد السلم والأمن، وان شحة المياه هذه سوف تساهم في المستقبل القريب في تهديد التنمية البشرية والاستقرار السياسي في عدد كبير من البلدان في الشرق الأوسط، وستشهد الدول القريبة من مجاري المياه المشتركة وأحواضها أنواعًا جديدة من الاضطرابات والتوترات، ما يبرهن على أهمية المياه على صعيد الأمن البشري كما على صعيد الأمن والسلم الدوليين.

المطلب الثاني

تغير المناخ يزيد من مخاطر النزاع على ثروات منطقة القطب الشمالي

يسلط ذوبان القطب الشمالي الضوء على آثار تغير المناخ على العلاقات الدولية، فهناك مخاوف من أن الموارد المتاحة حديثاً في القطب الشمالي، قد تؤدي إلى مواجهة

بين الدول المطلة على شواطئه (By Achim Maas and Alexander Carius, Territorial Integrity and Sovereignty , D, P. 6.)، إذ تتسابق هذه الدول للوصول إلى الثروات الكبيرة الموجودة في الدائرة القطبية الشمالية، وفي أعماق المحيط المتجمد، وتتمثل أكثر تلك الثروات في النفط والغاز، حيث تقدّر الاحتياطات من هاتين المادتين هناك بنحو (25%) من الاحتياطي العالمي، وقد تم استكشاف(62) تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، و(9) مليارات طن من النفط حتى الآن، والسباق حول هذه الثروات ينحصر بين خمس دول محاذية للقطب هي: (روسيا، كندا، والدنمارك، النروج، الولايات المتحدة الأمريكية) (محمد خليفة، الصراع على ثروات القطب الشمالي، صحيفة الخليج الاماراتية، بدون رقم صفحة.).

وفي ظل المتغيرات المناخية المسببة لذوبان الجليد في القطب الشمالي، فان الوصول لتلك المناطق لم يعد بالأمر الصعب، ومن المتوقّع تجدّد التوتر بين تلك البلدان من أجل السباق إلى ثروات المحيط المتجمد الشمالي (وزارة المعارف، "المياه – الحرب القادمة" ، ص 14 – 20.)، وتطمح الدول الخمس في الوقت الحاضر إلى التوسع في منطقة القطب الشمالي، من خلال إعادة تفسير الاتفاقية الدولية لقانون البحار في عام 1982م، والتي تقول بإمكانية زيادة مساحة الجرف القاري(200 ميل بحري من الساحل حتى 350 ميلاً)، في حال قدمت الدولة المعنية أدلة كافية على أن القاع البحري، الواقع خارج حدود منطقة المئتي ميل، يعتبر امتداداً طبيعياً لجرفها القاري، والهدف من وراء هذا التحرك هو السيطرة بقدر الإمكان على سلسلة جبال لومونوسوف المغمورة بالمياه من أجل وضع اليد على الثروات النفطية والغازية في منطقة القطب الشمالي، إذ أدركت الدول الخمس أن تغيّر المناخ قد يسبّب انحسار الجليد وانفتاح فرص الحصول على موارد جديدة وطرق الملاحة البحرية(Alyson JK Bailes, "A New Arctic Chill? Reactions in the North to New Tensions with Russia",)

ومن ناحية أخرى فإن ذوبان الجليد، سوف يؤدي الى إمكانية ظهور طرق ملاحية جديدة تربط بين آسيا وأميركا، ما يجعل المنطقة ذات موقع استراتيجي يساعد على السفر بأقصر الطرق، والوصول الى موارد جديدة (Susanne Wasum, Ingo Winkelmann, and Katrin Tiroch : Arctic Science, In– ternational

.144Law and Climate Change,,P.)، فمع الإرتفاع المستمر لدرجات الحرارة بسبب زيادة الغازات الدفيئة المسببة للإحترار العالمي وذوبان الجليد، قد يصبح هذه الممرات قناة ملاحة تجارية تقصّر إلى حد كبير مسافة الإبحار بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ. وتطالب كندا بحقوقها في الممر الشمالي الغربي، الذي يتعرج بين جزر أرخبيلها الشمالي، ففي أيار/ مايو 2008، وتعهدت الحكومة الكندية تعزيز قدرة قواتها المسلحة من أجل حماية سيادة المنطقة القطبية الشمالية وأمنها، لكن بلداناً أخرى، وخصوصاً الولايات المتحدة، تُصر على فتح هذا الممر لحركة الملاحة العالمية، كما هي الحال في ممرات مائية استراتيجية أخرى كالتي في جنوب بحر الصين (العقيد الركن الياس أبو جودة، مصدر سابق، ص 15.) ، وفي السياق نفسه، فقد أفاد تقرير للاستخبارات الامريكية، رفع السرية عنه، بمعلومات خطيرة تخص التغير المناخي وعلاقته بالامن القومي حتى عام 2040، وأضاف التقرير الذي يتضمن خلاصة تحقيقات مجمل أجهزة الاستخبارات الأميركية أن ذوبان الجليد في القطب الشمالي "يزيد أساسا المنافسة الاستراتيجية للوصول إلى موارده الطبيعية (تقرير صادر عن وكالة الاستخبارات الامريكية تحت عنوان" الاحترار المناخي يهدد الاستقرار العالمي" متاح على الرابط : https://www.swissinfo.ch/ara)

نستنتج مما تقدم ان تغير المناخ سيزيد من مخاطر النزاع والتوتر بين الدول المطلة على منطقة القطب الشمالي، رغم التعاون والتنسيق المشترك بين تلك البدان في السابق من خلال الاطر الاقليمية والدولية مثل مجلس القطب الشمالي، الا انه بذوبان الثلوج في تلك المناطق وفتح ممرات جديدة للوصول الى موارد المنطقة، يبدأ التنافس بين الدول على ثروات تلك المنطقة، مما ينذر بتحول الصراع حول ثروات القطب الشمالي إلى نزاعات سياسية وعسكرية.

المطلب الثالث

تغير المناخ يشكل تحدياً خطيراً لإستقرار الدول وشرعية الحكومات

بعد تصاعد حدة التغيرات المناخية، بدأ العديد من مراكز الفكر والدراسات الاستراتيجية الدولية والاقليمية، القيام بدراسات مكثفة تناول فيه حدود وطبيعة العلاقة بين التغيرات المناخية والصراعات المسلحة، وتحديد الأبعاد الأمنية لهذه الظاهرة، وما يمكن أن تلعبه من دورٍ فى تأجيج وتفاقم الصراعات سواء الداخلية أو الخارجية، وعلى تصاعد العنف والصراع داخل المجتمعات، إذ أن ندرة الموارد الطبيعية، والمياه العذبة، والأراضى الصالحة للزراعة، وارتفاع درجات الحرارة، قد تقود إلى البحث عن سبل لضمان واستدامة العيش، ومن ثم زيادة حدة المنافسة بين الأطراف الداخلية، وبخاصة فى المناطق التى يعتمد اقتصادها بالأساس على الموارد الطبيعية، الأمر الذى قد يؤول إلى صراع داخلى عنيف، وقد أجملت الرؤى والتحليلات التي تناولت انعكاسات التغيرات المناخية على الاستقرار السياسي والاجتماعي وقضايا الصراع في إتجاهات عديدة، وعليه نتناول أهم هذه الاتجاهات من خلال الفروع التالية: –

الفرع الأول : العنف الداخلي والصراعات الأهلية

ان تهديدات تغير المناخ وما يصاحبها من ارتفاع في درجات الحرارة، وحالات الجفاف، وهطول الأمطار والفيضانات، والاعاصير المدمرة، ستساهم في تقويض قدرة الدول على تلبية احتياجات مواطنيها وتزويدهم بالموارد الأساسية مثل الغذاء والمياه والطاقة وغيرها، وهو ما يؤدي بدوره إلى هشاشة الدول وتصاعد الصراعات الداخلية التي قد تمتد إلى التسبب في انهيارها، وبالتالي فان التغير المناخي يشكل تحديًا خطيرًا لاستقرار الدول وشرعية الحكومات (د. عزة هاشم، كيف تؤثر التغيرات المناخية على قضايا الصراع في العالم،متاح على الرابط: https://futureuae.com.)، ووفقاً لـ"روبرت ماكلمان" من جامعة ويلفريد لورير الكندية فإن "الدول التي تعاني بالفعل من هشاشة سياسية هي أهم مراكز المستقبل المحتملة للعنف المرتبط بالمناخ وأحداث الهجرة القسرية"، فمن بين الدول العشرين الأعلى تصنيفاً على مؤشر الدول الهشة، نجد اثنتي عشرة دولة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وإفريقيا (رضوى رمضان عبدالفتاح، كيف

تـؤثر تغيـر المنـاخ لتفـاقم الصـراع بأفريقيـا والشـرق الاوسـط، متـاح علـى الـرابط: https://shafcenter.org/)، وفي دراسة جماعية قام بها العديد من الباحثين، تناول فيها العلاقة بين التغيرات المناخية والحروب الاهلية في افريقيا خلال الفترة مابين(1981– 2002)، توصلت الى أن ارتفاع معدلات درجات الحرارة يزيد من احتمالات الحرب الاهلية، وذهبت الدراسة الى أن ارتفاع درجة الحرارة يزيد من احتمالات اندلاع الصراع بنحو (50%)، واستناداً الى تلك النتائج توقع الباحثون ازدياد معدل تلك الحروب الاهلية في افريقيا عام 2030، بنسبة (55%) في المئة عما كان عليه سنة 1999م ، فضلاً عن ملايين الضحايا، والعامل المشترك فيما سبق أن المناخ فاعل اساسٌ في التأثير على الحياة الانسانية في دول افريقيا تحديداً (نصير خلفة، مصدر سابق، ص 97.)، وفي السياق ذاته، فقد أعدّ الخبيران " تانجا إلينجسون" و" وينش هوغ " دراسة تشير إلى الصلة بين التدهور البيئي والعنف، فيرى الباحثان أن التغيّر المناخي المستقبلي سيكون من أبرز المؤشرات على اندلاع العنف، ويمكن ملاحظة هذا النمط من التأثير فى عدد من الصراعات، يأتى فى مقدمتها الصراع الممتد فى نيجيريا بين الرعاة البدو والمزارعين على الموارد، فقد تسبب هذا الصراع فى مقتل أكثر من (3600) شخصاً خلال ثلاثة أعوامٍ فقط، كما بلغ هذا الصراع ذروته فى النصف الأول من العام ذاته، ليسجل ما يزيد على (1300) ضحية، وهو ما يتجاوز 6 أضعاف التداعيات الناجمة عن عمليات تنظيم " بوكو حرام" الارهابية فى نيجيريا فى المدة نفسها (الكاتب محمود قاسم، التغيرات المناخية والصراعات المسلحة– حدود التأثير والتشابك، متاح على الرابط : https://www.shorouknews.com)

كما ساهم التنافس على الاراضي الزراعية في كينيا في تأجيج نشوب العنف بعد إنتخابات 2008م، كما لعبت ندرة المياه والتصحر دوراً مهماً في أزمة دارفور في السودان (امينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا – دراسة حالة دول الاتحاد الافريقي، ص 79.) ، وهو ما عبر عنه الأمين العام السابق للأمم المتحدة " بان كى مون" أيضاً، الذى رأى أن الصراع فى دارفور هو أول صراع ناجم عن التغيرات المناخية فى العالم، ففى رؤيته، يعد الصراع أزمة بيئية، ساهمت التغيرات المناخية فى تفاقمها، وحذر من ظهور سلسلة من الحروب الجديدة في أفريقيا ما لم يتم بذل الجهود

اللازمة لاحتواء ضرر التغير المناخي (كليمونتين ثيبرج ، هل تشعل التغيرات المناخية حروب المستقبل، الرابط : http://www.akhbar-alkhaleej.com)

ومن ناحية أخرى فإن تلك النزاعات لا تبقى غالباً في إطار البلد الواحد، بل تهدد بالخروج إلى مناطق أخرى والدول المجاورة، وعلى مستويات إقليمية، فقد أوضحت الدراسة المعنونة " المناخ كعامل خطر للصراعات المسلحة"، المنشورة بمجلة "Nature " في يونيو 2019، أن(20%) من صراعات القرن الفائت تأثرت بالتغيرات المناخية. كما يتوقع تزايد هذه النسبة مستقبلاً فى ظل مزيدٍ من التقلبات المناخية والتى من شأنها أن تزيد من مخاطر الصراعات والحروب المناخية (زكية بهلول ،لاجيء المناخ من منظور حقوق الانسان وامنه والقانون الدولي، ص 222.)، فوفقاً لهذه الدراسة فإن آثار تغير المناخ المتفاعلة مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ستولد احتمالاً كبيراً لنشوب نزاع عنيف في (46) بلداً يقيم فيها أكثر من (3) مليار نسمة، منها دول جنوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية (بوسبعين تسعديت، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر، ص 70- 71.).

الفرع الثاني : خلق بيئات حاضنة للإرهاب

إن انعدام الأمن الغذائي والمائي في أعقاب الاضطرابات المناخية الكبرى، يمكن أن تخلق فرصاً للجماعات الإرهابية للتجنيد والتعبئة بسهولة أكبر بين المجتمعات الفقيرة، فقد أشارت دراسة صادرة عن مؤسسة "دبلوماسية المناخ" في أكتوبر ٢٠١٦م، إلى عمق الدور الذي تلعبه الفواعل من غير الدول في الديناميات المعقدة لتغير المناخ، وكيف يعمل تغير المناخ كمضاعف للمخاطر فيما يتعلق بنمو ونفوذ هذه الجماعات، وأشارت إلى أنه يمكن للمخاطر المعقدة الناشئة عن تغير المناخ والهشاشة والصراع أن تسهم في ظهور ونمو التنظيمات الإرهابية، وفي بعض الأحيان تحاول التنظيمات الإرهابية سد الفجوة التي خلفتها الدولة من خلال توفير الخدمات الأساسية من أجل الحصول على الشرعية وتأمين الثقة والدعم بين السكان المحليين (أندريه مولر، وأدريان ديتجيس، وآخرون، مصدر سابق، ص39.)

وفي هذا الإطار، فقد أكد دراسة أعدها " أرون سيان" صادرة عن معهد السلام الأمريكي في يونيو 2011، إلى أن نشأة تنظيم "بوكوحرام" في نيجيريا ترجع إلى التحولات البيئية وتغير المناخ، حيث ارتبط تأسيس " مروي محمد " لتنظيم بوكو حرام في الثمانينات بإنتشار ضحايا الأزمات البيئية في نيجيريا وافتقادهم للطعام والمأوى والاحتياجات المعيشية الأساسية، وفي مرحلة لاحقة، فقد إستفاد تنظيم بوكو حرام من هجرة (200000) ألف مزارع تشادي إلى نيجيريا عقب موجات الجفاف والتصحر في تشاد، حيث قام بتجنيد عدد كبير من النازحين التشاديين ضمن مقاتليه(محمد عبدالله يونس، كيف تسبب تغير المناخ في أزمات الشرق الأوسط؟متاح على الرابط : https://blogs.worldbank.org).

كما ان ندرة المياه الناجمة عن التغيرات المناخية فتح المجال أمام التنظيمات الإرهابية في الصومال لإستغلالها كسلاح، فقد كشفت دراسة حديثة أجراها "ماركوس كينج" في عام ٢٠١٧ ، بجامعة جورج واشنطن، عن وضوح العلاقة بين المناخ والصراع، فنتيجة لما تعرضت له الصومال من جفاف مرتبط بتغير المناخ قام تنظيم "شباب المجاهدين" بتغيير تكتيكاته القتالية التي كانت تعتمد على حروب العصابات، واتجه نحو محاولة عزل المدن المحررة عن مصادر المياه الخاصة بها (رضوى رمضان عبدالفتاح، مصدر سابق، بدون رقم صفحة.)، وفي نفس الصدد، فقد إستغل تنظيم القاعدة الإرهابية آثار تغير المناخ في خدمة أهدافها، إذ عمل التنظيم على الاستفادة من إنعدام الامن المائي والغذائي في البلاد بعد سيطرته على مدينة " المكلا " في اليمن ، إذ لجأ أعضاء التنظيم لتوفير مياه الشرب العذبة للسكان، من خلال حفر الآبار في المكلا، وقد عمدت على إظهار تقارير توضح توزيعهم للغذاء على السكان المحليين، كما تتضح أهمية الموارد لدى التنظيمات الإرهابية في سعي تنظيم داعش للسيطرة على سدود الفلوجة والموصل في العراق، ومناطق زمار وسنجار وربيعة، بهدف التحكم في مياه نهري دجلة والفرات في العراق والموارد المائية في سوريا، فضلاً عن السيطرة على المناطق الخصبة القابلة للزراعة في الدولتين(عبدالرحمن عاطف أبو زيد، لاجئو المناخ بين المسؤولية الدولية والمخاطر البيئية، ص5 .) .

وفي السياق ذاته ، فقد أكد " أنطونيو غوتيريش " الامين العام للأمم المتحدة في إجتماع لمجلس الامن عقد في ديسمبر 2021م، أن البلدان الأكثر عرضة للتأثر بأزمة المناخ، هي ذاتها التي تعاني من غياب الأمن والفقر وضعف الحوكمة وآفة الإرهاب، مضيفاً الى أنه عندما يؤدي تغير المناخ الى فقدان سبل العيش، ويخلف حالة من اليأس بين أفراد المجتمع، تصبح وعود توفير الحماية والدخل وتحقيق العدالة، التي يستغلها الإرهابيون أحياناً لتنفيذ مخططاتهم الإرهابية أكثر جاذبية (سام هانكوك ، كيف يمكن لأزمة المناخ أن تهيئ بيئة مواتية للإرهاب؟ متاح على الربط : https://www.independentarabia.com).

الفرع الثالث : تغير المناخ على أجندة الاستخبارات الدولية

ان الهواجس التي يثيرها تحديات التغيرات المناخية، لا تقتصر على القلق الذي تعلن عنه الهيئات الدولية المعنية بتغير المناخ أو الحكومات المدنية، بل أمتد هذا القلق الى الاجهزة الامنية والاستخباراتية التي تجد نفسها أمام تحدٍ عالمي جديد لم تكن أعدت لها أصلاً، إذ تعمل القوى العسكرية والامنية حول العالم على تكثيف جهودها للتعامل مع تغير المناخ، وفي هذا السياق، فقد أقيمت في إسرائيل مؤخراً ورشة عمل مشتركة بين معهد دراسات الأمن القومي، ومعهد غازيت في قسم أبحاث (IMI)، ومعهد ابحاث منهجية الذكار (IRMI)، تهدف الى التركيز على تداعيات أزمة المناخ على مجتمع الإستخبارات في إسرائيل، وعلى وجه التحديد على الحاجة الى تضمين بيانات المناخ في التحليل والتقييمات الإستخباراتية في جهود التأهب المدنية لحالات الطوارىء المناخية، وعلى مدار العام الماضي أدركت " مؤسسة الدفاع الإسرائيلية " أن أزمة المناخ يمكن أن تزيد من عدم الاستقرار في دول الشرق الأوسط، فضلاً عن التأثير على التعزيزات العسكرية وابراز القوة والحرب، وقد أعلنت الحكومة الاسرائيلية في تشرين الاول عام 2021م، أن مجلس الامن القومي التابع لها سيشمل آثار التغير المناخي في تقييمه السنوي، وتأثيرات تغير المناخ على الإرهاب والهجرة الجماعية واللجوء الجماعي وإستقرار الدولة (احمد مصطفى جابر، ملف بعنوان " تحليل الآثار المترتبة على تغير المناخ

للمخـــابرات العســـكرية الصـــهيونية" ، متـــاح علـــى الـــرابط : https:// (hadfnews.ps/post).

وفي هذا لإطار، فقد جعل مجتمع المخابرات البريطاني أيضاً، قضية التغير المناخي في مقدمة إهتماماته، إذ نشرت صحيفة ليبراسيون (Liberation) الفرنسية مقالاً بعنوان " للتحقق من الوفاء بالوعود المناخية مخابرات بريطانيا تنخرط في التجسس الأخضر"، واضافت الصحيفة أنه حتى الجواسيس أصبح لهم دور في شأن المناخ، وذلك أن أجهزة الاستخبارات البريطانية أصبحت لديها الآن مهمة إضافية، هي المساعدة في مكافحة تغير المناخ، وهي كما يقول ريتشارد مور، الرئيس الجديد لجهاز الإستخبارات الخارجية" أم آي 6" (MI6)، " الموضوع الرئيس على أجندة السياسة الخارجية الدولية لبلدنا وكوكب الأرض"، وأوضح مور ان (MI6) ، سيتحقق مما إذا كانت الدول الأخرى، وعلى وجه الخصوص " أكبر الملوثين في العالم" مثل الصين والولايات المتحدة تفي بالتزاماتها المتعلقة بتغير المناخ ورأت الصحيفة أن هذا القرار غير المسبوق يؤكد أن البيئة أصبحت الآن قضية جيوسياسية رئيسية(صحيفة ليبراسيون، مقال بعنوان " للتحقق من الوفاء بالوعود المناخية مخابرات بريطانيا تنخرط في التجسس الأخضر" منشور على صفحة الجزيرة ، 27/ 4/ 2021.).

وفي السياق نفسه، فقد أكد تقرير للإستخبارات الامريكية، رفع السرية عنه، بمعلومات خطيرة تخص التغير المناخي وعلاقته بالامن القومي حتى عام 2040م، مشيراً الى أن العراق ودول أخرى، معرضة للخطر وتنذر بتوترات قد تهدد الأمن القومي، وفي هذا الصدد عمدت الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي بتوجيه إعمام الى الوزارات والمحافظات كافة، بناء على مذكرة صادرة من مكتب وكيل وزارة الخارجية جاء فيها " اعلمتنا سفارة العراق لدى واشنطن بأن مجلس الاستخبارات الوطني في الولايات المتحدة الامريكية، رفع السرية بتأريخ (21/ 10/ 2021)، عن تقريره المعنون" Climate Change and International Responses Increasing –Challenges to US National Security Through 2040 "، الذي يمثل وجهة نظر جميع الاجهزة الاستخبارية الامريكية البالغ عددها (18) والمعروفة بمجتمع الاستخبارات، مما يجعلها المرة الأولى التي يعتبر فيها تغير المناخ مرتبطاً بالأمن القومي (اعمام الامانة العامة

لمجلس الوزراء العراقي بعنوان " تغير المناخ والامن القومي، الموجهة الى كافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات، بتاريخ (16 / 2 / 2022) .).

المبحث الثاني

تغير المناخ يهدد السلامة الإقليمية والإستقلال السياسي لعدد من الدول

سيؤدي ارتفاع منسوب مياه البحر إلى اختفاء بعض الدول المنخفضة في نهاية المطاف، فضلاً عن فقدان أراضي كبيرة لدول أخرى، ويشمل ذلك الدول الجزرية، مثل جزر المالديف، ومساحات شاسعة من البلدان، مثل المناطق الساحلية المنخفضة في بنغلاديش (Jenny Grote Stoutenburg, Disappearing Island States in International Law) ، بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة، يشكل تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر تهديداً وجودياً، وبالتالي إمكانية فقدان كامل للسيادة، ولا يملك المجتمع الدولي خبرة في إدارة إختفاء الدول نتيجة التغير المناخي، كما لا توجد قواعد قانونية دولية، سواءً العرفية منها أم الاتفاقية لتفسير مثل هذا الوضع في نهاية المطاف (CAITLIN E. WERRELL AND FRANCESCO FEMIA, "Climate Change, the Erosion of State Sovereignty, P.230.) ، إذ يهدد تغير المناخ بحرمان بعض الدول من بعض معايير مونتيفيديو الرئيسية، مثل السيادة الاقليمية، فهل هذا يعني أن هذه الدول ستفقد إمتيازاتها، بموجب القانون الدولي، عن كونها دولاً؟ وكذلك مسألة عدم الإعتراف الرسمي ب " لاجيء المناخ" ، ومدى امكانية الدولة في ممارسة حقوقها البحرية على بحرها الاقليمي والمنطقة التجارية الخالصة بعد فقدانها لسيادتها الاقليمية (Benjamin Glahn, "'Climate Refugees'? Addressing the International Legal Gaps," Available at the online link: http://www.ibanet.org.) ، عليه وبناءً على ما تقدم، نتناول هذا المبحث من خلال مطلبين، إذ نتطرق في المطلب الأول الى أثر تغير المناخ على السيادة الاقليمية، فيما نكرس المطلب الثاني لدراسة تحديات تغير المناخ للقانون الدولي بشأن إقامة الدول وسيادتها وكالآتي: –

المطلب الأول

أثر التغير المناخي على السيادة الاقليمية

يمثل تغير المناخ تهديداً للسلامة الإقليمية لعدد من الدول، كما لاحظ الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC)، فإن تغير المناخ سيؤثر على الأراضي المادية للدول بعدة طرق، مثل فقدان النظم الإيكولوجية القابلة للحياة بسبب التصحر، وزيادة ملوحة التربة، وفيضانات المناطق الساحلية والمنخفضة، أو صعوبة الوصول إلى الأراضي بسبب زيادة الظواهر الجوية القاسية مثل الأعاصير (Achim Maas and Alexander Carius, Territorial Integrity and Sovereignty:,P.2-3.), وستتأثر الدول الساحلية، ولا سيما تلك التي لديها مناطق ساحلية منخفضة، أيضا بالفقدان الدائم للأراضي بسبب تآكل السواحل الناجم عن الظواهر الجوية القاسية وارتفاع مستوى سطح البحر (Bonnie Docherty, Tyler Giannini, P.365.) ، وعلاوة على ذلك، فإن تغير المناخ سيؤدي أيضاً إلى الهجرة القسرية لبعض أو كل السكان من أراضيهم، وفي المقابل قد يهدد التدهور الإقليمي الناجم عن تغير المناخ إلى جانب الهجرة الناجمة عنه وجود بعض الدول ذاته، وعلى وجه الخصوص، أشير إلى أنه بحلول نهاية هذا القرن، قد تواجه هذه الجزيرة الصغيرة المنخفضة مثل توفالو وكيريباتي وجزر مارشال ومالديف احتمالاً حقيقياً لفقدان سيادتها إذا أصبحت أراضيها غير صالحة للسكن بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر("Rosemary Rayfuse and Emily Crawford, Climate Change, P.1-2.).

وفي هذا الإطار، فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تغير المناخ قد يكون له آثار على الأمن، وذلك بموجب القرار ذي الرقم (281) في عام 2009م (See: /RES/ 63A/ 281) ,3 June2009). وكانت الدول الجزرية الصغيرة من بين المحركات الرئيسية للقرار بسبب مخاوفها بشأن آثار تغير المناخ. وفي أبريل 2007م، ذكرت العديد من البلدان خلال المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن تغير المناخ يشكل تهديداً للدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص ، وقد إعتمد قرار الجمعية العامة المذكورة دون أي اعتراضات في يونيو 2009م، كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أن ارتفاع مستوى سطح البحر تمثل إحدى التحديات الرئيسة الخمس لتغير

المناخ، وفي السياق نفسه، عقد مجلس وزراء جزر المالديف اجتماعاً رمزياً تحت الماء لتسليط الضوء على آثار تغير المناخ على الدول الجزرية النامية، وذلك قبل إنعقاد قمة كوبنهاكن للمناخ الذي عقد في ديسمبر 2009م (Achim Maas and Alexander Carius, OP,Cit, P.1-2.). وفي هذا الصدد قامت العديد من الدول الجزرية الصغيرة بالتفاوض مع جيرانها على اتفاقيات لنقل مواطنيها وتوطينها في أقاليم تلك الدول، ودول جزرية أخرى تدخر الأموال لشراء أقاليم لتوطين شعوبهم فيها مستقبلاً (نداء هلال،"لاجئو المناخ"، ص 23.) .

كما يمكن أن يؤدي انحسار السواحل وغمر مناطق واسعة بسبب الفيضانات إلى فقدان المزيد من الأراضي في تلك المناطق، لاسيما ان (45%) من سكان العالم يعيشون في المناطق الساحلية، مما تجعل من هذه المناطق مصادر رئيسة للهجرة المدفوعة بيئياً ويصدق هذا بالذات في بلدان مثل بنغلاديش وفييتنام، وفي مناطق مثل دلتا النيل في مصر ودلتا النيجر في نيجيريا، فهذه المناطق معرضة لظواهر بيئية بطيئة تتصل بارتفاع منسوب سطح البحر وبتغير في أنماط تساقط الامطار، فضلاً عن تزايد تأثرها من جراء الكوارث الطبيعية، كالأعاصير والفيضانات المدمرة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصدر سابق، ص 125.)، ومن المرجح حدوث المزيد من النزاعات حول الحدود البرية والبحرية وغيرها من الحقوق الإقليمية، وقد تكون هناك حاجة إلى إعادة النظر في قواعد القانون الدولي القائمة، ولا سيما قانون البحار، فيما يتعلق بحل النزاعات الإقليمية والحدودية، من قبيل تحديد البحر الإقليمي والمناطق التجارية الخالصة،بعد فقدان دول كل أو جزء من اقاليمها بسبب التحديات المناخية (Paper from the High Representative and the European Commission to the European Council: P.5.)

المطلب الثاني

تحديات تغير المناخ للقانون الدولي بشأن إقامة الدول وسيادتها

يشكل التغير المناخي تهديداً وجودياً للدول الجزرية الصغيرة النامية. فضلاً عن الأضرار الجسيمة الناجمة عن التطرف المرتبط بالمناخ، إذ تواجه هذه الدول احتمالاً حقيقياً لفقدان سيادتها إذا أصبحت أراضيها غير صالحة للسكن (Jane McAdam, "

Disappearing States- Statelessness and the Boundaries of International Law" , http://www.austlii.edu.au/au/journal.) ، فقد أجمعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والأمم المتحدة والبنك الدولي، ومنظمات غير حكومية كثيرة على أن إرتفاع مستوى سطح البحر والظواهر المناخية الكبيرة يهدد قابلية عدة دول جزرية للسكن، وعلى المدى الطويل تهدد وجودها الإقليمي، إذ تختلف أهمية الإقليم كركن من أركان الدولة، مابين كونه شرطاً لوجود الدولة أو شرطاً لإستمرارها، فرغم الإجماع حول ان الإقليم هو شرط أساسي لتكوين الدولة إضافة الى الشعب والسلطة المستقلة، إلا ان هناك إختلاف بشأن إستمرار هذا الركن لإستمرار وجود الدولة من منظور القانون الدولي (د. حورية ايت قاسي، " بين الانقضاء المادي للدولة كاثر لتغير المناخ واستمرار وجوها القانوني: فرضيةجديدة في القانون الدولي"، ص17.) ، ففي الوقت الذي يرى البعض ان الإقليم يسمح للدولة ان تتواجد كواقع، فهو عمادها، والإطار الذي تمارس فيه صلاحياتها ووظائفها، في المقابل هناك وجهة نظر أخرى تعتبر أن الإقليم ماهو إلا ضمن مؤشرات أخرى تسمح بتحديد الدولة من منظور القانون الدولي، إذ يمكن إثبات ان الدولة تستمر بعد إختفاء أقليمها، على غرار الدولة التي ليس لها حكومة فعلية، وهذه الفرضية تنسب الى الفقيه جورج سال الذي نفى في كتابه الوجيز في قانون الشعوب بإن يكون الإقليم معياراً حاسماً لتكوين الدولة(Rosemary Rayfuse and Emily Crawford,OP,Cit,P.4).

وبناءً على ما تقدم ، فإن فقدان دول لإقاليمها بشكل كامل بسبب التغيرات المناخية، يشكل واقعة قانونية يرتب عليها القانون الدولي مجموعة من الآثار التي تثير إشكالات قانونية عديدة، تستدعي البحث والتفكير في حلول إستباقية، قبل حدوث هذه الكوارث، التي لا تهدد الدول المعنية فحسب، بل ستهدد السلم والأمن الدوليين ككل، إذ تثير الجزر التي ستصبح غير صالحة للسكنى أو ستختفي نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر مسألة المركز القانوني لمواطنيها والحقوق القانونية لهذه الدول، فبإختفاء الإقليم، وهو أحد العناصر الأساسية المكونة لكيان الدولة، فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت هذه الدول ستستمر في الوجود باعتبارها دولاً أم لا، وينطبق الشيء نفسه إذا أمسى الإقليم غير صالح للسكنى لدرجة يضطر معها جميع السكان والحكومة إلى الانتقال إلى دول أخرى،

إذ تتفاوض الآن العديد من الدول الجزرية مثل توفالو، وجزر المالديف، بالفعل على خيارات إعادة التوطين مع نيوزيلندا والهند، على التوالي، فان مثل هذا الحدث من شأنه أن يتحدى تعريف الدولة والسيادة وقد يؤثر على امتيازات إقامة الدولة، مثل العضوية في المنظمات الدولية، والحصانة الدبلوماسية، والعلاقات التجارية، واهلية الحصول على مساعدات إنمائية أو قروض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والوصول إلى محكمة العدل الدولية، وغيرها الكثير، مما تستدعي ضرورة اتخاذ ترتيبات قانونية وسياسية لحماية السكان المتضررين (الجمعية العامة للأمم المتحدة، " تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الامن "، ص 29.).

فمن بين الخيارات والحلول الواردة في هذا الصدد، يرى " إيلان كليمان" ثمة إحتمالين في مثل هذه الحالة وهما إما أن يقرر سكان وحكومات هذه الدول البقاء في جزرهم رغم كل التهديدات، وهنا يكون المجتمع الدولي ملزماً بالتدخل إستناداً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، لتفادي إبادة جماعية فعلية، أو ترحيل كامل السكان وحصولهم على أرض داخل إقليم دولة أخرى، إما بالشراء أو بموجب معاهدة تنازل، وهذا خيار له سابقة؛ ففي أواخر القرن التاسع عشر، غادر عدد كبير من الأيسلنديين أيسلندا لأسباب بيئية واجتماعية، ثم أبرموا اتفاقاً مع الحكومة الكندية وأعطوا أرضاً، إذ أمكنهم تشكيل حكومة مؤقتة، وأعطيت لهم كل من الجنسيتين الكندية والأيسلندية، وفي نهاية المطاف، أُدمجت المستوطنة بصورة كاملة في كندا، ويدل هذا المثال على وجود آليات دولية يمكن من خلالها حماية المهاجرين العديمي الجنسية واستيعابهم (كليمان إيلان، " إخلاء الجزر" ، ص20 .).

وفي السياق ذاته، بدأت العديد من الدول الجزرية بشراء أراضي في بعض الجزر الآمنة أو في دول أخرى، ففي عام 2015، قامت كيريباتي بشراء (5460) فداناً من الأراضي في فيجي مقابل (8,7) مليون دولار للمساعدة في إنتاج الغذاء وتأمين مكان مستقبلي لنقل بعض مواطنيها، وربما جميعهم في المستقبل، ولدى الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى في المحيط الهادئ خطط لإعادة التوطين والتي توقفت بسبب نقص التمويل، وتعد الشراء جزءاً من خطة هذه الجزر في إطار ما يسمى "الهجرة بكرامة" للانتقال من جزرها المرجانية وإنشاء مجتمعات مغتربة، فإن عملية إعادة التوطين المخطط

لها تسمح للدول الجزرية الصغيرة النامية باتخاذ قرارات تعاونية بشأن مستقبل هوياتها وثقافاتها وحكوماتها وأقاليمها (Lauren E. Sancken," The Price of Sovereignty in the Era of Climate Change: P. 232.) ، ويتم في العادة إقتراح إسم إستراليا ونيوزيلندا بإعتبارهما أقرب المرشحين لتوفير الأراضي للسكان المهاجرين من هذه الجزر المهددة بالغرق، جدير بالذكر ان الولايات المتحدة الأمريكية إشترت "ولاية آلاسكا" من الإمبراطورية الروسية، والتي تزيد مساحتها عن (1,5) مليون كيلومتر، مقابل (7,2) مليون دولار، وذلك في عام 1867م (كليمان إيلان، المصدر السابق، ص 20.).

وفيما يتعلق الأمر بإشكالية إحتفاظ الدول الجزرية المغمورة بحقوقها السيادية على مناطقها البحرية، فإن إنقضاء دولة بسبب غمر إقليمها يطرح إشكاليات كثيرة في مجال الحدود البحرية، فمع إنقضاء الدولة تنقضي جميع حقوقها السيادية، بما فيها حقوقها السيادية على مناطقها البحرية، وخاصة فيما يتعلق بإستكشاف مواردها وإستغلالها والمحافظة عليها ، فضلاً عن حقوق الدول الأخرى ورعاياها مثل(المرور البريء وحرية الملاحة وحقوق الصيد)، فماذا سيكون وضع هذه الحدود، فيما يتعلق بالبحر الإقليمي أو المنطقة الإقتصادية الخالصة والجرف القاري (المجلس الإقتصادي والاجتماعي، اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، 2005م ، ص 29.)، لاسيما أنه على ضوء المادة (121/ 3) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م، التي تنص: " ليس للصخور التي لا تهيىء السكنى البشرية أو إستمرار حياة إقتصادية خاصة بها ، منطقة إقتصادية خالصة أو جرف قاري"، وعليه فإن الشكل الجديد للدول الجزرية المغمورة، وعدم قابليتها للسكن، يثير تساؤلات عديدة حول إمكانية إستمرار الوجود القانوني لهذه الدول بعد غمر إقليمها بالكامل (الجمعية العامة للأمم المتحدة (2018)، ص 442.).

وفي هذا الصدد فإن إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، ليست مصممة للتعامل مع الحدود المتغيرة ديناميكياً، ولكنها تفترض ساحلاً ثابتاً إلى حد ما، يمتد من الكتلة الأرضية لبلد ما، نتيجة لإرتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل، يصبح من غير المؤكد إلى أي مدى قد تتغير المنطقة الاقتصادية الخالصة وبالتالي

الأراضي البحرية للدول الجزرية، حيث لا يقدم القانون الدولي التقليدي حالياً سوى القليل من الحلول(Achim Maas and Alexander Carius,OP,Cit,P.6.) ، ولهذا فقط إقترح " روزماري رايفوز " تجميد الحدود البحرية الحالية من أجل السماح للدول الجزرية بالحفاظ على سيادة مناطقها الإقتصادية الخالصة، رغم غرق جزرها، مما يؤدي ذلك الى ظهور مفهوم الدولة بلا اقليم، أي دولة يتم إستقبال حكومتها وتوطين سكانها من طرف دولة أخرى، وتستمر في تسيير سيادتها على مناطقها البحرية عن بعد (RAYFUSE, Rosmary, " International Law & Disappearing States: Maritime Zones and the Criteria for Statehood", P.286.).

كما يمكن للدول الجزرية الإحتفاظ بسيادتها على أراضيها والمناطق الاقتصادية الخالصة، عن طريق تعديل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أو من خلال الاتفاقات الثنائية القائمة أو التفاوض على اتفاقات جديدة لتأمين الوضع السيادي والحفاظ على الحدود الإقليمية، فمن شأن التعديلات على إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تثبيت الحدود البحرية بشكل دائم، وأن تؤكد أن الدول لا يمكنها أن تربح أكثر مما تمتلكه حالياً، مما يحتمل أن يمنع الصراع بين الدول(Lauren E. Sancken, OP, Cit, P. 220.) ويمكن توسيع الاتفاقات الثنائية القائمة للمساعدة في تمويل البنية التحتية المرنة أو إعادة التوطين، فعلى سبيل المثال، هناك إتفاقية ثنائية بين الولايات المتحدة الأمركية وجزر المارشال، فيمكن تطوير هذه الإتفاقية، بحيث تدعم الولايات المتحدة الامريكية جهود جمهورية جزر المارشال لحماية حقوقها(Ibid, ,P.238.)، وفي السياق نفسه، يمكن إبرام إتفاقات ثنائية جديدة خارج اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أو ترتيبات أخرى مثل (KOFA) ، قد تسعى الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى إبرام اتفاقات جديدة لتعيين الحدود الثنائية أو المتعددة الأطراف مع دول أخرى، على قدم المساواة مع الدول الموجودة في نفس المنطقة، للاعتراف بالحدود البحرية وإحياء ذكراها بغض النظر عما إذا كانت جزيرة إصطناعية أو حدود ساحلية لا تزال موجودة، كما يمكن أن يكون تنفيذ اتفاق إقليمي أكثر ملاءمة لاحتياجات البلدان الأطراف وشروطها يمكن الاتفاق عليها بسهولة أكبر بسبب المخاوف الإقليمية المماثلة (Ama Francis, " Free Movement

Agreement & Climate-Induced Migration": A Caribbean Case Study,).

ومما تجدر الإشارة اليه أن هناك إشكالية أخرى تتعلق بمصير ممتلكات الدول المغمورة ومحفوظاتها وديونها، إذ توجد مجموعة متميزة من القوانين فيما يتعلق بمعايير إستمرار الدول، يتكون من القانون العرفي بشأن خلافة الدول، والقواعد التعاهدية المتعلقة بخلافة الدول، والتي تشمل اتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات، واتفاقية فيينا لخلافة الدول في ممتلكات الدول ومحفوظاتها وديونها(د. ابو طالب هاشم الطالقاني، الوجيز في خلافة الدول: دراسة قانونية في ضوء أحكام الإتفاقيات الدولية، ص93.) ، إذا أدى تغير المناخ إلى نزوح كامل للسكان من جزيرة صغيرة، إما بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر أو الظواهر الجوية القاسية التي تجعل السكن غير مستدام، فستضطر الأمة المعنية إلى التخلي عن تلك الأراضي تماماً، لم يختاروا حل دولتهم، لكنهم فقدوا مع ذلك معايير مونتيفيديو الأساسية (Lauren E. Sancken, OP, Cit, P.) ، فهل لا يزال من الممكن اعتبار الدولة، في هذه الحالة، دولة ذات سيادة ؟ وإذا انتقل السكان، فهل سيظل الشعب موجوداً في شكله الجديد؟ هل ستظل منطقة شبه مستقلة داخل دولة أخرى ذات سيادة، أو جزيرة اصطناعية، توفالو أو جزر المالديف؟ هذه المسائل هي التي تكمن في صميم التحدي الذي يمثله تغير المناخ للقانون الدولي والدولة (Rosemary Rayfuse and Emily Crawford,OP,Cit,P.12.) ، لذلك يتعين على المجتمع الدولي الرد على الظروف المتغيرة للدول التي أجبرت على إعادة تشكيل نفسها استجابة لتغير المناخ، وبالتالي فالمطلوب هو أن يعيد القانون الدولي صياغة قانون الدولة، وأن يسمح لمثل هذه الأشكال الجديدة بإقامة دولة.

المبحث الثالث

الهجرة والنزوح المناخي وأثره على السلم والأمن الدوليين

تعد الهجرة منذ آلاف السنين استراتيجية يتبعها الإنسان بقصد التكيف لمواجهة الفقر، أو شح الموارد، أو التوترات العرقية أو الدينية، أو الصراعات العنيفة، أو غيرها من العوامل، إلا أن تغير المناخ أمسى بالفعل عاملاً مهماً من عوامل الهجرة، ويعد أحد أكبر الدوافع للهجرة ، وسيظل كذلك لسنوات قادمة، وسوف يؤدي الى إتساع نطاق الهجرة والتشرد على الصعيدين الداخلي والخارجي، وغالباً ما تؤدي الهجرة المرتبطة بالمناخ إلى عدم الاستقرار السياسي، ويتم تأطير تدفقات الهجرة الكبيرة على أنها تهديد للاستقرار والتماسك الاجتماعي على المستوى المحلي والدولي(الجمعية العامة للأمم المتحدة، مصدر سابق، ص 21.) ، وعليه وبناءً على ما تقدم، سنتناول دراسة أثر الهجرة والنزوح المناخي وانعكاساتها على السلم والامن الدوليين، من خلال مطلبين، إذ نتناول طبيعة العلاقة بين تغير المناخ والهجرة في المطلب الأول، فيما نتطرق في المطلب الثاني الى آثار الهجرة المناخية على السلم والامن الداخلي والدولي وكالآتي:

المطلب الأول

طبيعة العلاقة بين تغير المناخ والهجرة

إن العلاقة التي تربط بين التغييرات المناخية بالهجرة البشرية، كانت مفقودة، إلا إنه بعد إجراء العديد من البحوث والدراسات في العقود الاخيرة، رجح العديد من الخبراء أن الظروف المناخية التي تسبب في حدوث القلاقل والاضطرابات السياسية والحروب الأهلية هي المسؤولة عن الهجرة ونزوح السكان، إذ يؤدي تغير المناخ إلى حدوث تغير بيئي تدريجي ولكنه واسع الانتشار(د. خالد السيد حسن، التغيرات المناخية والإهداف العالمية للنتمية المستدامة،ص 117.) ، فضلاً عن الكوارث الطبيعية المفاجئة؛ كلاهما يؤثر على طبيعة ومدى الهجرات البشرية بطرق مختلفة، فعلى سبيل المثال، نجد الكوارث الطبيعية المفاجئة تؤدي إلى نزوح جماعي إلا أن المتضررين يمكنهم في كثير من الأحيان العودة إلى منازلهم غير أن الكوارث البطيئة الظهور والتآكل التدريجي للبيئة، بما

في ذلك ظواهر مثل التصحر ، والحد من خصوبة التربة ، وتآكل السواحل وارتفاع منسوب سطح البحر، والتي قد تكون مرتبطة بشكل مباشر بتغير المناخ ، تؤدي إلى هجرات طويلة الأجل(د. سعاد مباركي، " العلاقة بين التغير المناخي و الهجرة : دارسة تحليلة"، ص7 .) .

وفي هذا الإطار، فقد توصل باحثون من خلال دراسة نشرت في مجلة " غلوبال إنفايرمنتال تشينج"، المعنية بالبيئة العالمية، أنه وفي ظروف معينة تؤدي التغيرات المناخية الى إزدياد الهجرة، ولكن بشكل غير مباشر، بسبب حدوث النزاعات الناجمة عن تلك التغيرات، وأضافوا أن التغيرات المناخية لعبت دوراً ملموساً في النزوح بين أعوام (٢٠١١ و ٢٠١٥)، بسبب حدوث جفاف شديد في بعض المناطق ارتبط باندلاع نزاعات حادة(د. خالد السيد حسن، مصدر سابق، ص 118.) .

وفي السياق نفسه، قادت المنظمة الدولية للهجرة العديد من الجهود لدراسة الروابط بين تغير المناخ والهجرة والنزوح القسري, وأوضحت رئيسة قسم الهجرة والبيئة وتغير المناخ بالمنظمة، أن هناك احتمالاً قوياً بأن يهاجر عدد أكبر من الناس بحثاً عن فرص أفضل, لأن الأحوال المعيشية تزداد سوءاً في أماكنهم الأصلية، وأكدت ان هناك " تنبؤات للقرن الحادي والعشرين تشير إلى أنه سيتحتم على المزيد من الأشخاص الرحيل نتيجة هذه الآثار المناخية الضارة" (د . سمير ابراهيم محمد، اللاجئ البيئي من منظور الأمن الإنساني، ص140.) , كما أكدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، مراراً وتكراراً أن التغيرات الناجمة عن أزمة المناخ ستؤثر على أنماط الهجرة، فيما طرح البنك الدولي توقعات للهجرة الداخلية نتيجة لتغير المناخ تصل الى (143) مليون شخص، بحلول عام 2050م، في ثلاث مناطق في العالم، في حال عدم إتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة تداعيات التغيرات المناخية(البنك الدولي، التصورات العامة: الاستعداد للهجرات الداخلية الناجمة عن تغير المناخ،متاح على الرابط:(2018/03/19) https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature .) .

ومن ناحية أخرى، يرتفع مستوى سطح البحر بمعدل (12) مليمتر سنوياً في غرب المحيط الهادي، وقد غمر بالفعل ثماني جزر, وهناك جزيرتان أخريتان على وشك الاختفاء, فغرق الدول الجزرية الصغيرة المنامية أو جزءاً منها بسبب ارتفاع مستوى مياه

البحر تصبح غير صالحة للسكن، وإما غير كافية لعدد السكان القاطنين فيها، وفي الحالتين ينتج نزوح قسري دائم في معظم الأحوال ويكون نزوح عبر الحدود الوطنية للبحث عن دولة أخرى آمنة (زكية بهلول ، مصدر سابق، ص 66.)، ومن المتوقع أن تختفي (48) جزيرة بسبب إرتفاع مستوى مياه المحيطات والبحار بحلول 2100م(د. خالد السيد حسن، مصدر سابق، ص123.).

المطلب الثاني

الهجرة المناخية وإنعكاساتها على السلم والامن الدوليين

تؤدي الهجرة المرتبطة بالمناخ إلى عدم الاستقرار السياسي بعدة طرق، غالباً ما يتم تأطير تدفقات الهجرة الكبيرة على أنها تهديد للاستقرار والتماسك الاجتماعي المحليين والدوليين وقد يؤدي عدم كفاية أطر السياسات لإدارة تدفقات الهجرة الكبيرة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في الموارد، والتشديد على الميزانيات العامة، والمساهمة في كراهية الأجانب التي تزيد من التوترات السياسية (Braithwaite A, Savun B."Refugees forced migration, and conflict": pp.5–11.) ، وقد تستغل الجهات الفاعلة السياسية المناهضة للهجرة التحديات الحقيقية والمتصورة لتدفقات الهجرة غير المنضبطة أو الكبيرة لتحسين المكانة السياسية وتأجيج التوترات القائمة وتقويض الجهود المبذولة للاستجابة بشكل مناسب لأزمات الهجرة أو اللاجئين الحادة، مثل تلك الناجمة عن الحرب الأهلية السورية، أو الطقس القاسي والعنف في أمريكا الوسطى، ومنطقة الساحل الافريقي، إذ تسلط هذه المخاطر الضوء على أهمية النظر ليس فقط في أولئك المهاجرين أو النازحين الذين ينتقلون بعد صدمة مناخية، ولكن المجتمعات التي تتلقى معدلات أعلى من الهجرة (A REPORT BYTHE WHITE HOUSE, " REPORT ON THE IMPACT OF CLIMATE CHANGE ON MIGRATION",P.8.) .

ويمكن أن تؤدي إلى نزاعات بين الدول، فيمكن للهجرة والتنافس على الموارد أن تزيد من مخاطر وقوع صراع داخلي وأن تكون لها إنعكاسات دولية، وبالتالي فإن الهجرة السكانية لأسباب بيئية تعد إحدى الصلات الأكثر وضوحاً بين التغيّر المناخي والنزاعات، فقد لعبت هذه النزاعات دوراً كبيراً في أصول النزاعات حول الموارد في شمال أوغندا

بكراموجا الحدودية مع كينيا، وكذلك العنف في دارفور، وهذا بدوره يؤثر على السلم والأمن الدولي والوطني(أمينة دير، مصدر سابق، ص142.) .

كما أن الهجرة المناخية يمكن أن تهدد الأمن الإنساني وتقوضه، فالهجرة المناخية هي نتاج إنعدام الأمن الإنساني وتغير المناخ، إذ تؤدي الى عدم الإستقرار الداخلي، وهذا النزوح الداخلي يمكن أن يؤدي الى عدم الإستقرار الدولي إذا أصبح النزوح خارجياً وعابراً للحدود، خاصة عندما يفوق حجم الهجرة قدرة التكيف في المجتمعات المضيفة، فهذه التدفقات من الهجرة تؤثر على التماساك الإجتماعي، والإفراط في إستخدام الموارد الطبيعية، والإضرار بالبيئة والنظم الصحية وإجهاز النظم الإيكولوجية (زكية بهلول، مصدر سابق، ص ص 121-122.).

ومن ناحية أخرى، فإن مشلكة غمر الدول الجزرية الصغيرة أو جزءاً منها بسبب إرتفاع مستوى مياه البحر تصبح هذه الجزر غير صالحة للسكن، وفي معظم الاحوال يؤدي ذلك الى نزوح وهجرة قسرية دائمة لسكان هذه المناطق، ويكون النزوح عبر الحدود الوطنية الى دول أخرى آمنة تحميهم(زكية بهلول، المصدر السابق ، ص 66.) ، مما يثير إشكاليات قانونية من قبيل إنعدام الجنسية، فلا يوجد في الوقت الراهن مصطلح أو إطار قانوني مقبول على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالأشخاص الذين يهاجرون طواعية أو يضطرون إلى الرحيل لأسباب بيئية، ورغم أن مصطلحات من قبيل "لاجئ بيئي " أو "لاجئ بسبب تغير المناخ" يشيع استخدامها، فهي ليس لها أي أساس قانوني، ومن بين الحلول المقترحة لهذه الإشكالية، هو الدفع بمقترح إيجاد بروتوكول إضافي يلحق سواءً بمعاهدة جنيف لعام 1951م حول وضعية اللاجئين، أو باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992م، لمعالجة ظاهرة اللجوء البيئي، فيما يرى أخرون إيجاد تشريع دولي جديد للتصدي لظاهرة اللجوء المناخي، بينما لم يمنع البعض من إقتراح تشريع إقليمي كالإتحاد الإوربي، أو تشريع ثنائي لمواجهة ظاهرة اللجوء المناخي (د. محمد سعادي، أثر المتغيرات المناخية على الحق في الإستقرار السكني وظهور " مفهوم اللجوء البيئي" ص 40- 44 .).

نخلص مما تقدم، انه لم تعد الحروب بين الدول والحروب الأهلية داخل الدول وكذلك الإرهاب والانتشار النووي هي المصادر الوحيدة لتهديد السلم والأمن الدوليين فقط،

بل هناك مصادر جديدة غير تقليدية لتهديد السلم والأمن العالميين وعلى رأسها التداعيات السلبية الناتجة عن زيادة الانبعاثات الحرارية والتغيرات المناخية، إذ أن ضحايا التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة بمعدلات غير مسبوقة تفوق أحياناً ضحايا الصراعات والحروب العسكرية، مما يتطلب تحرك دولي سريع وفعال لمواجهة هذه التحديات التي يشكلها تغير المناخ، لإن تهديد التغيرات المناخية هو تهديد عالمي يطال كوكب الأرض كله ومن ثم لا توجد دولة أو منطقة بمنأى عن خطر التغيرات المناخية، فما يحدث في منطقة من العالم يؤثر سلباً على بقية المناطق، ولذلك في المقابل فإن مواجهة هذا الخطر تتطلب حتمية المواجهة الجماعية العالمية لأنه لا يمكن لدولة بمفردها مواجهة ذلك التحدي مهما كانت قدراتها وإمكانياتها.

الخاتمة

نتناول في الخاتمة أهم ما توصلت اليه الدراسة من استنتاجات ومقترحات وكالاتي:

أولاً: الإستنتاجات

ان التخفيف الحازم من آثار تغير المناخ يتطلب تغييرات جذرية في السياسات الدولية وضرورة التعاون الدولي.

ندرة المياه المتسارعة بسبب تغير المناخ تؤثر على توافر المياه وقد تهدد السلم والأمن الدوليين، وستشكل ندرة المياه هذه تهديدًا للتنمية البشرية والاستقرار السياسي في المستقبل القريب في عدد كبير من دول الشرق الأوسط، كما ستشهد البلدان القريبة من الممرات المائية والأحواض المشتركة إضطرابات وتوترات متجددة مما يدل على أهمية المياه لأمن الإنسان وللسلام والأمن الدوليين.

تعد أزمة المياه في القارة السمراء إحدى أكبر تحديات المنطقة في القرن الحادي والعشرين خاصة إذا لم يتم اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة تغير المناخ، اذ تعتبر التوترات والاختلافات السياسية بين البلدان بشأن الموارد المائية من بين أكبر التحديات وأخطر أسباب النزاعات على الموارد وستؤدي إلى تعميق النزاعات على الموارد الطبيعة .

قد يؤدي نقص المياه والمحاصيل وتزايد عدد السكان وضعف الحلول السياسية والقدرة على حل المشكلات إلى زيادة احتمالية حدوث أزمات سياسية.

إن تغير المناخ سيزيد من مخاطر النزاع والتوتر بين الدول المطلة على منطقة القطب الشمالي، رغم التعاون والتنسيق المشترك بين تلك البدان في السابق من خلال الاطر الاقليمية والدولية مثل مجلس القطب الشمالي، الا أنه بذوبان الثلوج في تلك المناطق وفتح ممرات جديدة للوصول الى موارد المنطقة، بدأت التنافس بين الدول على ثروات تلك المنطقة، مما ينذر بتحول الصراع حول ثروات القطب الشمالي إلى نزاعات سياسية وعسكرية.

إن ندرة الموارد الطبيعية، والمياه العذبة، والأراضي الصالحة للزراعة، وارتفاع درجات الحرارة، وقلة هطول الأمطار، قد تقود إلى البحث عن سبل لضمان واستدامة العيش، ومن ثم زيادة حدة المنافسة بين الأطراف الداخلية، وبخاصة فى المناطق التى يعتمد اقتصادها بالأساس على الموارد الطبيعية، الأمر الذى قد يؤول إلى صراع داخلى عنيف.

تؤدي التغيرات المناخية الى إزدياد الهجرة والنزوح ولكن بشكل غير مباشر، بسبب حدوث النزاعات الناجمة عن تلك التغيرات.

ثانيا: المقترحات

ضرورة بذل الجهود الدولية الجدية للتعاون في إدارة المياه العابرة للحدود للحيلولة دون تزايد الصراعات التي من الممكن ان تطرأ بسبب تغير المناخ. اذ تكشف التحليلات أن التهديدات المناخية لم تقتصر انعكاسها على الابعاد الاجتماعية والاقتصادية فحسب بل امتدت مظاهرها السلبية حتى للبعد السياسي.

ضرورة إعادة التفكير على المستوى الوطني والدولي في الاساليب والاليات الفعالة للتقليل من حالات ومصادر التدهور المناخي وينبغي في سبيل تحقيق ذلك تكاتف الجهود على كافة المستويات.

دعم مختلف الجهود من اجل تعبئة كل الطاقات العلمية والمؤسساتية بغية ايجاد الحلول الكفيلة بالحد من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية.

تمكين البلدان النامية من الوسائل البشرية والتقنية والمالية اللازمة للتكيف بشكل أفضل مع تغير المناخ والحد من اثار الكوارث الطبيعية.

يتعين على المجتمع الدولي الرد على الظروف المتغيرة للدول التي أجبرت على إعادة تشكيل نفسها استجابة لتغير المناخ، أي أن يعيد القانون الدولي صياغة قانون الدولة، وأن يقبل الأشكال الجديدة من إقامة الدول.

الدفع بمقترح إيجاد بروتوكول إضافي يلحق سواءً بمعاهدة جنيف لعام 1951م حول وضعية اللاجئين، أو باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992م لمعالجة ظاهرة اللجوء البيئي، او إيجاد تشريع دولي جديد للتصدي لظاهرة اللجوء المناخي.

المصادر

أولا: الكتب

- د . سمير ابراهيم محمد، اللاجئ البيئي من منظور الأمن الإنساني، بدون جهة نشر، م2020.
- د. ابو طالب هاشم الطالقاني، الوجيز في خلافة الدول: دراسة قانونية في ضوء أحكام الإتفاقيات الدولية، مركز الرافدين للحوار، ط1، بيروت، لبنان، بدن سنة نشر.
- د. خالد السيد حسن، التغيرات المناخية والإهداف العالمية للنتمية المستدامة، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة ، 2021.
- د. سعاد مباركي، " العلاقة بين التغير المناخي و الهجرة : دارسة تحليلة"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس، 2020 م .
- د. عباس محمد شوقي،" تحديات تحقيق الأمن المائي العربي : دراسة حالة حوض نهر النيل"، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة ، مصر، بدون سنة نشر.
- عبدالرحمن عاطف أبو زيد، لاجئو المناخ بين المسؤولية الدولية والمخاطر البيئية، مركز بيان للدراسات والتخطيط، بغداد ، 2020.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

- امينة دير ، أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في أفريقيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعولم السياسية، جامعة محمد خضير – بسكرة ، الجزائر، السنة الدراسية 2013 – 2014 .
- بوسبعين تسعديت، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، السنة الجامعية 2014– 2015.
- زكية بهلول ،لاجيء المناخ من منظور حقوق الانسان وامنه والقانون الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعولم السياسية، جامعة باتنة، السنة الدراسية 2018–

ثالثا: المجلات والدوريات

- أ . د. عمار عبد المنعم محمد أمين، أسباب ندرة المياه، مجلة الأمن والحياة ، العدد 405، بدون سنة نشر.
- اعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء العراقي بعنوان" تغير المناخ والامن القومي، الموجهة الى كافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، بتاريخ (16 / 2 / 2022).
- د. حداد شفيعة، معضلة ندرة المياه واثرها على الامن الانساني، مجلة دفاتر السياسة والقانون، بدون جهة النشر، العدد 10، حزيران/ يونيو 2018.

- د. حورية ايت قاسي، " بين الانقضاء المادي للدولة كاثر لتغير المناخ واستمرار وجوها القانوني: فرضيةجديدة في القانون الدولي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 1، الجزائر ، 2022.
- د. محمد سعادي، أثر المتغيرات المناخية على الحق في الإستقرار السكني وظهور مفهوم اللجوء البيئي" ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 73، 2007.
- السيد مارا تيغنينو، المياه والسلم والامن الدوليان، المجلة الدولية للصليب الاحمر، المجلد 92 ، العدد 879 ، سبتمبر/ أيلول 2010.
- صحيفة ليبراسيون، مقال بعنوان " للتحقق من الوفاء بالوعود المناخية مخابرات بريطانيا تنخرط في التجسس الأخضر" منشور على صفحة الجزيرة ، 27/ 4/ 2021.
- العقيد الركن الياس أبو جودة، تداعيات التحدّيات البيئية على الأمن العالمي، مجلة الدفاع الوطني، العدد 83، كانون الثاني، 2013.
- محمد خليفة، الصراع على ثروات القطب الشمالي، صحيفة الخليج الاماراتية، 26 يونيو/ حزيران، 2021 .
- محمد محمد النعماني، صراع القطب الشمالي الي أين؟ الحوار المتمدن، العدد 11،2004/ 8/ 2007، تاريخ الزيارة : 8/8/ 2022.
- نصير خلفة، انعكاسات التهديدات البيئية على السلم والامن الدوليين، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 11، العدد 1، الجزائر، 2021.
- وزارة المعارف، "المياه – الحرب القادمة " ، مجلة المعرفة، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2000.

رابعا: المصادر الانجليزية

- Alyson JK Bailes, "A New Arctic Chill? Reactions in the North to New Tensions with Russia," Scottish Global Forum, (February 6, 2015).
- Bonnie Docherty, Tyler Giannini, " Confronting A Rising Tide: A Proposal for Convention on A: Climate Change Refugees", HELR, Vol.33, 2009.
- Braithwaite A, Savun B., "Refugees forced migration, and conflict": Introduction to the special issue, Journal of Peace Research, (2019).
- By Achim Maas and Alexander Carius, Territorial Integrity and Sovereignty: Climate Change and Security in the Pacific and Beyond.
- Jenny Grote Stoutenburg, Disappearing Island States in International Law (Leiden, The Netherlands: EBRILL, 2015).
- Michael McElroy and D. James Baker, Climate Extremes: Recent Trends with Implications for National Security (Cambridge, MA: Harvard University Center for the Environment, 2012).

- NATIONAL INTELLIGENCE COUNCEL," Climate Change and International Responses Increasing Challenges to US National Security Through 2040", 2021.
- Oli Brown and Alec Crawford, Climate Change and Security in Africa: A Study for the Nordic African Foreign Ministers Meeting, International Institute for Sustainable Development, Canada, March 2009.
- Paper from the High Representative and the European Commission to the European Council: " CLIMATE CHANGE AND INTERNATIONAL SECURITY", (14 March 2008).
- Rosemary Rayfuse and Emily Crawford," Climate Change, Sovereignty, and Statehood", Sydney Law School, Legal Studies Research Paper: No. 11/59, (September 2011).
- Susanne Wasum, Ingo Winkelmann, and Katrin Tiroch: Arctic Science, International Law and Climate Change, Legal Aspects of Marine Science in the Arctic Ocean, Berlin, 18 March 2011.

خامساً: مواقع الانترنت

- احمد مصطفى جابر، ملف بعنوان " تحليل الآثار المترتبة على تغير المناخ للمخابرات العسكرية الصهيونية" ، هدف نيوز، 25 نوفمبر 2021، متاح على الرابط : https:// hadfnews.ps/post
- أندريه مولر، وأدريان ديتجيس، وآخرون، " المناخ والمياه ومستقبل التعاون في حوض الفرات ودجلة: التحديات التي تواجه التكيف مع تغير المناخ وتحقيق الاستقرار وادارة المياه عبر الحدود"، تقرير أممي، كانون الثاني 2022، متاح على الرابط : https://www.cascades.eu/wp.
- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2006، الفصل السادس، ادارة المياه العابرة للحدود، ص 203. متاح على الرابط: https://www.un.org.
- تقرير صادر عن وكالة الاستخبارات الامريكية تحت عنوان" الاحترار المناخي يهدد الاستقرار العالمي" ، وكالة الصحافة الفرنسية، 31 اكتوبر 2021 ، متاح على الرابط : https://www.swissinfo.ch/ara
- د. عزة هاشم، كيف تؤثر التغيرات المناخية على قضايا الصراع في العالم، مقالة منشورة في مجلة المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، 8 اكتوبر 2019. متاح على الرابط: https://futureuae.com.
- رضوى رمضان عبدالفتاح، كيف تؤثر تغير المناخ لتفاقم الصراع بأفريقيا والشرق الاوسط، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الازمات والصراعات (الشرق الاوسط وافريقيا) ، 9 تشرين الثاني 2021، متاح على الرابط: https://shafcenter.org/ :

- سام هانكوك ، كيف يمكن لأزمة المناخ أن تهيئ بيئة مواتية للإرهاب؟ ملف منشور على الاندبندنت عربية، 14 ديسمبر 2021. متاح على الرابط : https://www.independentarabia.com
- الكاتب محمود قاسم، التغيرات المناخية والصراعات المسلحة– حدود التأثير والتشابك، مقالة منشورة في جريدة الشروق،7 نوفمبر 2021. متاح على الرابط : https://www.shorouknews.com
- كليمونتين ثيبرج ، هل تشعل التغيرات المناخية حروب المستقبل، مقالة منشورة في جريدة أخبار الخليج، 2019، متاح على الرابط : http://www.akhbar-alkhaleej.com
- محمد عبدالله يونس، كيف تسبب تغير المناخ في أزمات الشرق الأوسط؟ مدونات البنك الدولي، 12 أكتوبر 2015 ، متاح على الرابط : https://blogs.worldbank.org
- ندى شوكت ، مخاطر تغير المناخ تدهم العراق وتنذر بتوترات تهدد الامن القومي، مقال منشور في جريدة الزمان، 24 ابريل/ نيسان 2022 . متاح على الرابط : https://www.azzaman.com.

سادسا: التقارير

- المجلس الإقتصادي والاجتماعي، اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، (2005) ، ورقة عمل موسعة بشان حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق والدول المهددة بالفناء لإسباب بيئية، الدورة 57، الوثيقة ((E/CN.4/Sub.2/2005/28،
- الجمعية العامة للأمم المتحدة (2018)، تقرير لجنة القانون الدولي، الدورة 70، الوثيقة (A/73/10)
- A REPORT BYTHE WHITE HOUSE, " REPORT ON THE IMPACT OF CLIMATE CHANGE ON MIGRATION", (October 2021

الملخص:

تسعى هذه الدراسة الى لفت الانتباه والمساهمة في زيادة الوعي بحجم التحديات التي تواجه تغير المناخ وآثارها السلبية على السلم والأمن الدوليين، التي تؤدي إلى تهديدات للتعاون الدولي على الصعيدين الوطني والدولي وتهديدات للسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لبعض البلدان. وقد تمثلت مشكلة البحث في أن التغير المناخي يشكل تهديدًا حقيقيًا للسلم والأمن الدوليين بسبب الأزمات والصراعات الناتجة عنها على جميع المستويات، اذ ان انخفاض المياه والغذاء والطاقة بسبب تغير المناخ سيقضي على سبل العيش وسيساعد في إنشاء سلسلة من الاتجاهات المزعزعة للاستقرار في العالم، مثل العنف الداخلي والصراعات الاهلية وعدم الاستقرار السياسي وهو ما يضعف من قوة ومركزية الدولة. وقد خلصت الدراسة الى تقديم مجموعة من المقترحات كان من اهمها: ضرورة التعاون في ادارة المياه العابرة للحدود للحيلولة دون تزايد الصراعات التي من الممكن ان تطرأ بسبب تغير المناخ، وضرورة اعادة التفكير على المستوى الوطني والدولي في الاساليب والاليات الفعالة للتقليل من حالات ومصادر التدهور المناخي، فضلاً عن تمكين البلدان النامية من الوسائل البشرية والتقنية والمالية اللازمة للتكيف بشكل افضل مع تغير المناخ والحد من اثار الكوارث الطبيعية.

الكلمات المفتاحية: تغير المناخ، نزاعات، هجرة، نزوح داخلي، تعاون دولي، سلم وأمن

Abstract:

This study aims at raising awareness of the magnitude of the challenges facing climate change and its negative effects on international peace and security, which lead to threats to international cooperation at the national and international levels, as well as to the territorial integrity and political independence of some countries. The problem that the study focuses on is that climate change poses a real threat to international peace and security due to the resulting crises and conflicts that it causes. The study presents a range of recommendations, the most important of which are: there is a need for cooperation in transboundary waters management in order to prevent the escalation of conflicts that may arise from climate change and there is a need for national and international rethinking to reduce climate degradation conditions and sources, as well as to enable developing countries to have the human, technical and financial means to better adapt to climate change and reduce the effects of natural disasters.

Keywords: climate change, conflicts, migration, internal displacement, international cooperation, peace and security